جامعة إفريقيا العالمية

المركـز الإسلامـي الإفريقـي

المؤتمر العالمي للقرآن الكريم ودوره في بناء الحضارة الإنسانية
(بمناسبة مرور (١٤) قرناً على نزوله)

٢٠ - ٢٢ محرم ١٤٣٣هـ ، الموافق ١٥ - ١٧ ديسمبر ٢٠١١م
الخرطوم - السودان

لجنة الأوراق والسكرتارية

الأوراق العلمية

(الكتاب الثالث)

الإخراج الفني والتصميم

الأستاذ: طارق فاروق عبدالله هارون
الأستاذ: عبدالرحمن محمد الوسيلة

تصميم الغلاف

الشيخ الأمير

محرم ١٤٣٣هـ / نوفمبر ٢٠١١م

لجنة الأوراق والسكرتارية

١) الدكتور/ عمر أحمد سعيد	رئيساً .
٢) الدكتور/ عبدالقيوم عبدالحليم الحسن	رئيساً مناوباً.
٣) الدكتور/ كمال محمد جاه الله	عضواً .
٤) الدكتور/ محمد عبدالقادر محمد	عضواً
٥) الدكتور/ يوسف خميس أبورفاس	عضواً .
٦) الدكتور/ المعتصم محمد الأمين	عضواً .
٧) الأستاذ/ طارق فاروق عبدالله هارون	عضواً مقرراً .
٨) السماني علي أحمد	عضواً .

لجنة التغطية الالكترونية Online Publishing Committee

د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

المحتويات

م	المـــــوضـــوع	رقم الصفحة
١.	المحتويات	أ
٢.	مقدمة الكتاب	ب
٣.	تقديم الكتاب: بروفسور حسن مكي محمد أحمد	ج
٤.	إسهامات لغة القرآن الكريم في الدراسات اللغوية المعاصرة (المستويان الصوتي و النحوي أنموذجاً) (د. الصديق آدم بركات السودان)	١ ـ ٤٣
٥.	المدارس القرآنية في نيجيريا نشأتها ونظامها وآفاق المستقبل (أ.د. الطاهر محمد داؤد – نيجيريا)	٤٥ ـ ٦٣
٦.	التنوع البشري في القرآن الكريم Human Biodiversity (أ.د/ مبارك محمد علي المجذوب- السودان)	٦٥ ـ ٧٥
٧.	مراحل تكوين الجنين في الطب الحديث في ضوء الإشارات القرآنية (أ.د/ مبيوع مصطفي عبد الوهاب السودان)	٧٧ ـ ٨٧
٨.	التواؤم بين آيات الله القرآنية وآياته الكونية (أ.د . علي الطاهر شرف الدين –السودان)	٨٩ ـ ١٣٠
٩.	التنمية من منظور قرآني (د/ فتح الرحمن عبدالله محمد الصافي –السودان)	١٣١ ـ ١٦٧
١٠.	القيم التربوية الاجتماعية في القرآن الكريم (أ. تهاني وداعة عثمان علي- السودان)	١٦٩ ـ ١٨٦
١١.	تنظيم الجماعات في القرءان الكريم بالتطبيق على نظام الأسرة (د/ حنان احمد مكاوي سليمان –السودان)	١٨٧ ـ ٢١٥

لجنة التغطية الالكترونية Online Publishing Committee

د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

١٢.	أساليب التربية في القرآن الكريم (دراسة خاصة بأسلوبي الترغيب والترهيب)(د/ أحمد الريح يوسف أحمد أبو عاقلة- السودان)	٢١٧ – ٢٣٩
١٣.	فلسفة التربية في ضوء القرآن الكريم(دراسة خاصة بالإنسان) (الدكتور/ عمر أحمد سعيد- السودان)	٢٤١ – ٢٧١
١٤.	تاريخ علم الإعجاز القرآني (د. احمد حسن عمر حسن- السودان)	٢٧٣ – ٢٩٦

(أ)

مقدمة الكتاب:

نضع بين يديك- عزيزي القاريء- هذه المجموعة من الأوراق العلمية التي كتبت بأقلام متنوعة، قد تكون مختلفة في تناولها للقضايا التي تطرحها، لكن يجمعها أنها تصب في بحيرة واحدة تمثل محاور المؤتمر العالمي للقرآن الكريم ودوره في الحضارة الإنسانية الذي تداعت له أقلام الباحثين بمختلف مشاربهم وتخصصاتهم.

الحق أن هذه الأوراق المشار إليها ما كان لها أن تكون بهذه الصورة التي عليها الآن لولا اجتيازها لعدد من المحطات، التي تأتي في مقدمتها، تحكيم مستخلصها وإعادة تحريرها عبر لجنة مختصة، ومن ثم تحكيم الورقة نفسها عبر لجنة مختصة أيضا، ومن ثم تصحيحهاً لغوياً بواسطة لغوي متميز في مضمار التدقيق اللغوي.

ارتكازاً على ذلك ندرك مدى الجهد الذي بذل في إعداد محتويات هذا المجلد من الأوراق العلمية التي نأمل أن تقع موقعاً حسناً عند القرّاء فذاك ما نصبو إليه، والله ولي التوفيق.

Online Publishing Committee لجنة التغطية الالكترونية
د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

(ب)

تقديم الكتاب

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يؤدي هذا المؤتمر العلمي مهمته، كاملة في التعريف بدور القرآن في تشكيل الحياة الإنسانية على استحالة ذلك بالطبع. لأن لهذا الكتاب الإلهي إسهاماته التي تبدو وكأنها لا متناهية في تشكيل التاريخ الإنساني، وتشكيل الفضاء العام وتشكيل العقل والوجدان وكل ما يتعلق بالإنسان ودوره في هذه الحياة.

كل ذلك لان القرآن خطاب الله الكامل للإنسان ،الكتاب الجامع المفتوح للدراسة والتأمل في كل زمان ومكان ،هو مصدر المعارف الدائم يَعْظُم من يأخذ منه ،ويَشْرُف من يلجأ إليه، مورد الخير ومنبع البركة والنعمة وهو الحبل المتين والقوة التي لا تلين. لكل ذلك لم ينقطع الاهتمام به والاحتفاء بعظمته منذ أن نزل وسيظل كذلك إلى ما شاء الله. كما أن الإسلام، حتى وفي ظروف الكبت والإقصاء والتهميش، ظل بفضل هذا الكتاب يُمثل المرجعية للأفراد والمجتمعات سراً وباطناً في ظل أوضاع الاضطهاد والحرب ومحاكم التفتيش التي ما تزال دائرة في بعض بقاع الأرض.

والحق أن اهتمام جامعة إفريقيا وأهل السودان به لم يأت من فراغ، وإنما يعود ذلك إلى الأهداف والوجهة الأولى للمركز الإسلامي الإفريقي، نواة هذه الجامعة، التي احتضنها أهل السودان شعباً وحكومةً، وآزرهم عليها قوم كرام وحكومات وهيئات كريمة ،وهي ذات الجهات التي تدعم اليوم مؤتمر القرآن الكريم.

ولا يزال القرآن الكريم من أكبر اهتمامات جامعة إفريقيا المتمثلة في مطلوبات الجامعة المهولة من القرآن ودراساته، وحلقاته العامرة في مساجدها وقاعاتها.

لجنة التغطية الالكترونية Online Publishing Committee

د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

"المؤتمر العالمي للقرآن الكريم ودوره في بناء الحضارة الإنسانية" جاء عنواناً لهذا التجمع القرآني الكبير . عنواناً تنطوي تحته محاور تركز في مجملها على إسهام القرآن في حضارة الإنسان في كل مجالات الإسهام . نتج عنه هذه الأوراق التي تصب بحوثها في خدمه القرآن وإبراز دوره الحضاري.

(ج)

هذا المؤتمر مجرد محاوله متواضعة لقراءة دور القرآن في بناء المجتمعات الإسلامية وكذلك معرفة إسهام العلوم التي بثها العقل الإسلامي في إعادة تشكيل العقل الإنساني الذي قاد لحضارة العلمية الحديثة، كما أن القرآن يظل وراء كل حدث كبير، وما التحولات الجارية في العالم الإسلامي اليوم إلا صدىً لهذا الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه، لان القرآن وراء ازدهار المساجد ووراء إعمار الشباب لدور العبادة، ووراء العودة لله، والقرآن هو التجويد والعلم والعقل والتدبر، وطهارة اليد واللسان والعفة، وطهارة العقل والبنان وطهارة الجنان—وفي إطار هذه المعاني يجئ هذا المؤتمر.

ولكي يظهر المؤتمر في الصورة اللائقة بعظمة القرآن حرصت الجامعة على البرامج المصاحبة ومن بينها معرض القرآن الكريم الذي يبرز جهود أهل القرآن بالسودان وغيره من البلدان، الجهود الرسمية والشعبية القديمة منها والحديثة.

كما تشمل التظاهرة حدثاً قرآنياً كبيراً تتجمع فيه خلاوي السودان بفسيفسائها وأطيافها المختلفة حول " تُقَّابة القرآن " نار القرآن العظمى التي تجسد تقاليد أهل السودان في تعليم القرآن ودراسته.

بالإضافة لذلك فأن هذه التظاهرة ستشهد مشاركة وفعاليات واسعة من الشخصيات والمؤسسات المعنية بالقرآن محلياَ وإقليميا وعالمياً بما يبلور عظمه القرآن وجلاله.

وأنا ، إذ أقدم هذا الكتاب للمؤتمرين والقراء وأصحاب الشأن والاهتمام ، لا أشك في أن قيام هذا المؤتمر بهذه الصورة سيجلب الخير والبركة لجامعة إفريقيا ومجتمعها ، وللسودان وأهله ودولته ، عليه اسأل الله أن يكون في كل ذلك عملاً صالحاً وجهداً مباركاً ، وان يكون لهذا الكتاب الذي يحتوي على طائفة من الأوراق المقدمة في المؤتمر فائدة عامة ودور ايجابي في التعريف بالمؤتمر بما يشحذ الهمم ويثير القرائح للإسهام في نجاحه وازدهاره .

واسأله تعالى أيضاً أن يكون هذا المؤتمر مجرد فاتحة لمئات المؤتمرات التي تتناول هذا الشأن.

والله ولي التوفيق،،

بروفيسور/ حسن مكي محمد أحمد
مدير جامعة إفريقيا العالمية

جامعة إفريقيا العالمية International University of Africa IUA

المؤتمر العالمي للقرآن الكريم ودوره في بناء الحضارة الإنسانية

THE HOLLY QURAN: INTERNATIONAL CONFERECE

التنمية من منظور قرآني

المحور الثامن: أثر القرآن الكريم في الفكر الإنساني

(القرآن الكريم والحضارة الإنسانية)

٢٠ - ٢٢ محرم ١٤٣٣هـ، المواقف ١٥ - ١٧ ديسمبر ٢٠١١م

الخرطوم، السودان

لجنة التغطية الالكترونية Online Publishing Committee

د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

إعداد:

الدكتور/ فتح الرحمن عبدالله محمد الصافي

أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية والسياسية

جامعة إفريقيا العالمية

لجنة التغطية الالكترونية Online Publishing Committee

د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

مستخلص البحث:

يقول الله تعالى فى محكم تنزيله:﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ ﴾(آل عمران:١٩).

إن التنمية تشكل أحد الأسس التي تبني عليها المجتمعات حضاراتها وبرامج تقدمها وازدهارها على مختلف الأصعدة، وتنطلق الأمم قاطبة في بناء خططها التنموية من أصول وفلسفات فكرية تستوحيها من ثقافاتها السائدة وتراثها الموروث. والأمة الإسلامية لاينبغى أن تكون خططها التنموية لنهضتها خليطاً من أصول وفلسفات غيرها، فتراث الأمة الإسلامية المستند إلى القرآن والسنة النبوية المطهرة وما نتج عنها من ثروة علمية كفيل بتحقيق نهضتها التنموية الحقة.

لقد أوجب الله تعالى التنمية على الناس في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى في سورة هود الآية (٦١): ﴿...هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا...)﴾، والاستعمار طلب العمارة أي طلب منكم عمارتها أي(تنميتها) بالصناعة والزراعة والأبنية وغيرها والطلب المطلق من الله تعالى بدرجة الوجوب كما يقول القرطبي في تفسيره.

تتناول هذه الورقة موضوع التنمية من منظور قرآني، حيث تهدف إلى تحديد الأسس الفلسفية للتنمية في الإسلام وتوضيح ارتباطها بغايتها الربانية وهى عبادة الله وإبراز أهمية الإنسان ومكانته في العملية التنموية وبيان

ضرورة اعتماد الأمة المسلمة على تراثها وقيمها النابعة من القرآن والسنة في نهضتها التنموية.

لتحقيق هذه الأهداف يستخدم البحث كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وتشتمل الورقة على ثلاث محاور:

الأول عن المفاهيم المختلفة للتنمية.

الثاني عن مفهوم التنمية في الإسلام وغاياتها.

الثالث عن الأسس الفلسفية للتنمية في المنهج القرآني.

يتوقع أن تخرج الورقة بعدة نتائج أهمّها:

- التنمية جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية وواجب أوجبه القرآن الكريم على الأفراد وعلى الجماعة.
- إنّ الإسلام استناداً على القرآن الكريم له منهج تنموي مستقل ومتميز عن المناهج التنموية الوضعية (الرأسمإلية والاشتراكية)، وهو منهج يشمل تنمية الإنسان في ذاته بالإضافة إلى تنمية البيئة الخارجية المحيطة به.

لجنة التغطية الالكترونية Online Publishing Committee

د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

المقدمة:

إن موضوع التنمية من الموضوعات الهامة والتي تلقى عناية كبيرة لدي الباحثين والمفكرين في العالم على اختلاف مذاهبهم واتجاهاتهم الفكرية والسياسية والثقافية وغيرها.فالتنمية تشكل أحد الأسس التي تبني عليها المجتمعات حضارتها وبرامج تقدمها وازدهارها على مختلف الأصعدة.

فجميع الأمم تنطلق في بناء خططها التنموية من أصول أساسية وفلسفات فكرية تستوحيها من ثقافاتها السائدة وتراثها الموروث. ولم تكن الأمة الإسلامية لتشذ في ذلك بحيث تكون خططها التنموية لنهضتها خليطاً من أصول وفلسفات غيرها. فتراث هذه الأمة في الكتاب والسنة وما نتج عنهما من ثروة علمية كفيل بإخراجها من مشاكلها التنموية، وذلك بإعادة تفعيل منهجها التنموي على الأسس والأصول المستوحاة من الكتاب والسنة وما أجمع عليه الفقهاء. ويكون نهجها في التعامل مع النماذج الوضعية للتنمية بحسن الانتقاء والبحث عن الحكمة النافعة.

إن الأمة الإسلامية المعاصرة تعيش حالة من غياب الهوية وتراجعاً وتخلفاً كبيراً في إنجازاتها الحضارية على جميع المستويات والمجالات مقارنة مع إنجازاتها الحضارية في تاريخها المجيد، فالبرغم من إتباعها للمنهج الوضعي في التنمية (الرأسمإلى والاشتراكي). إلا أنها ما لبثت كثيراً حتى أدركت قصور المنهج الوضعي في تحقيق التنمية المنشودة.

إن الإسلام دين شامل لجميع نواحي الحياة وله منهج تنموي مستقل ومتميز عن المناهج التنموية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) والتي ركزت على تنمية البيئة المحيطة بالإنسان وأهملت تنمية جانب الإنسان نفسه بينما التنمية في المنهج الإسلامي يتحقق فيها الإشباع المادي مع عدم الإخلال بالجانب الروحي. فالتنمية جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية وفريضة فرضها الإسلام على الجماعة وعلى الأفراد وهي بالإضافة إلى أنها فريضة فإنها ضرورة حياة وبقاء لمواجهة الحالة المتردية التي وصلت إليها الأمة الإسلامية وعانت منها زمناً طويلاً وأصبحت مصدر خطر يهدد وجود ومستقبل هذه الأمة، وإذا كانت أمم كثيرة سبقت الأمة الإسلامية في التطور والنمو فإن تخلف الأمة الإسلامية في مجال التنمية لا يدين حاضرها ويهدد مستقبلها فحسب، بل أنها خروج عن تعاليم الدين وتقصير في تحقيق مقاصده والتقييد بأحكامه ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود:٦١)، أي طلب منكم عمارتها والطلب من الله تعالى بدرجة الوجوب وعمارة الأرض ليست مقصودة لوحدها بل هي المقصود مع العناية بضمير الإنسان ليبلغ كماله.

تأسيساً على ما سبق تتمثل مشكلة هذا الورقة في الإجابة على السؤال الرئيسي: ما هي الأسس الفلسفية للتنمية في المنهج الإسلامي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة التالية:

١- هل للدين والقيم الفاضلة دور في إحداث التنمية؟

٢- ما هو موقف الإسلام من النموذج التنموي الوضعي؟

٣- ما هي مكانة الإنسان في عملية التنمية في المنهج الإسلامي؟

٤- ما هي الغاية الحقيقية من عملية التنمية في التصور الإسلامي؟

٥- هل تتحقق التنمية في العالم الإسلامي المعاصر دون أن تكون منطلقة من ذاته وقيمته المستوحاة من القرآن والسنة؟

أهداف البحث:

- توضيح ارتباط التنمية بغايتها الربانية وهي عبادة الله.
- إبراز أهمية الإنسان ومكانته في العملية التنموية من المنظور القرآني.
- بيان ضرورة اعتماد الأمة المسلمة على ذاتها وقدراتها وتراثها وقيمها النابعة من دينها في نهضتها التنموية.

فرضيات البحث:

- التنمية في المنهج القرآني هي تنمية متكاملة تشمل تنمية الجانب المادي المحيط بالإنسان بالإضافة إلى تنمية وتزكية الإنسان نفسه.
- لتنمية في المنهج القرآني إلزام وأمر إلهي يجب القيام به وفقاً لمبدأ الاستخلاف، وفي إطار المثل والقيم الإسلامية.

- لن تتحقق التنمية في العالم الإسلامي مالم تكن منطلقة ونابعة من ذاته وقيمه المستوحاة من الكتاب والسنة ويكون نهجه مع نماذج غيره حسن الانتقاء والبحث عن الحكمة النافعة.

منهج البحث:

يستخدم الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لأغراض هذه الدراسة.

هيكل البحث:

تنتظم الورقة في شكل مقدمة وثلاثة محاور ثم النتائج والتوصيات: المحورالاول: يتناول المفاهيم المختلفة للتنمية والثاني: مفهوم التنمية في الإسلام وغاياتها، أمّا المحور الثالث فيتناول الأسس الفلسفية للتنمية في المنهج القرآني.

المحور الأول: المفاهيم المختلفة للتنمية:

لقد مرّ مفهوم التنمية كمصطلح بمراحل متعددة من التطور بدءً بمصطلح تنمية، فتنمية شاملة ثم تنمية مستقلة وأخيراً تنمية مستدامة. وهذا التطور إن دل على شيء فإنما يدل على أن مجال دراسات التنمية والذي يمثل مفهوم التنمية محوره الأساسي قد ولد ناقص النمو غير مكتمل الحدود.

١) التنمية كمفهوم اقتصادي:

في البدء كانت التنمية كلفظ ومفردة تعبر عن عملية اقتصادية مادية في أساسها تتم على مستوى البني الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير الوسائل المعيشية، وتوفير ما يسد حاجات الإنسان المادية الأساسية، أي أن هذا المفهوم

على الرغم من ادعائه الشمول من خلال تعدد أشكال التنمية ومجالاتها السياسية والاقتصادية وغيرها. قد تم مبكرًا استلابه من جانب علم الاقتصاد على حساب المجالات الأخرى للعلوم الاجتماعية والإنسانية، وأصبحت التنمية تطلق حاملة معاني الشمول لكل أبعاد المجتمع، ولكن الدلالة الاقتصادية فحسب بمؤشراتها المعروفة ظلت هي القاسم المشترك وهذا حقيقة هو مفهوم التنمية في المدارس المادية الرأسمإلية والاشتراكية.

لا يوجد أتفاق بين المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين على تعريف واحد للتنمية ويرجع ذلك لاختلافهم في تحديد الأدوات المناسبة لمعالجة مشكلة التخلف، هذا بالإضافة لاختلافهم على الأسس والاتجاهات العملية المقترحة لمعالجة هذه المشكلة. ولكن تتفق معظم تعريفات التنمية على أنها تؤدي إلى زيادة في متوسط الدخل الفردي وهو نفسه مفهوم التنمية الاقتصادية والتي تعرف بأنها العملية التي يزداد بوساطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة [١].

ويلاحظ زيادة اهتمام الاقتصاديين في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالتنمية الاقتصادية، خاصة بعد أن نالت معظم الدول النامية استقلالها السياسي حيث رأت هذه الدول دعم استقلالها الاقتصادي من خلال التنمية السريعة لاقتصاداتها وتطلع شعوب هذه الدول إلى القضاء على التخلف الاقتصادي والتحرر من كل نفوذ سياسي هو الذي جعل مفهوم التنمية يركز على الجانب الاقتصادي متجاهلاً الجوانب الأخرى.وعلى الرغم من أن بعض تعاريف التنمية

تدعي الشمول لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية وغيرها إلا أن الدلالة الاقتصادية فحسب بمؤشراتها المعروفة هي القاسم المشترك [٢].

٢) مفهوم التنمية الشاملة :

هي المرحلة التالية حيث أضيف إلى مفهوم التنمية مفهوم الشمول، فأصبح هناك ما يعرف بالتنمية الشاملة، ويقصد به تلك العملية التي تشمل جميع أبعاد حياة الإنسان والمجتمع وتغطي مختلف المجالات. ويعرفها عبد الله الكفرى على أنها: (عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوة خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياءً وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية)[٣]. وهكذا فالتنمية الشاملة تسعى لتحقيق أهداف ونتائج في مختلف جوانب الحياة أهمها: هي الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية الشاملة: (البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد السياسي)، قد لا يكون البعد الاقتصادي هو أهمّها، لكنه قد يكون أكثرها تحديداً وتأثيراً على الأبعاد الأخرى.

إذا كان مفهوم التنمية "الشاملة" قد استطاع تجاوز القصور الموضوعي لمفهوم التنمية الأول، فإنه لم يستطع تجاوز القصور الجغرافي والإستراتيجي له؛ فظل مفهوم التنمية يحمل دلالات تبعية نموذج التنمية في دول العالم الثالث للنموذج الغربي في التنمية والذي فرض عليها من قبل الغرب. لذا ظل مفهوم

التنمية حتى وإن زاد عليه وصف "الشاملة" لا يتسم بالشمول ويرسخ تقسيم العالم، إلى متقدم ومتخلف،و إلى تابع ومتبوع؛ ولذلك برزت الحاجة إلى فك هذا الارتباط مع الخارج وإعادة الاعتبار إلى عملية التنمية كعملية شاملة تتسق مع إطارها الجغرافي، ومحيطها الاجتماعي، والثقافي، والحضاري فظهر مفهوم التنمية المستقلة(٤).

٣) مفهوم التنمية المستقلة:

هي التي تعرّف بأنّها تنمية الإنسان والمجتمع بكل أبعاده ومستوياته ومن مختلف زواياه، ومن خلال الاعتماد بصورة أساسية على الممكن والمتاح من قدراته الذاتية، وبتوظيفها التوظيف الأمثل المؤدي إلى تنميتها وتطويرها وإحسان الاستفادة منها، وذلك بغية تحقيق أهداف هذا الإنسان الذاتية النابعة من هويته وخصوصيته والتي تمثل طموحه ونموذجه الحياتي القادر على تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه "الحياة الطيبة" التي هي وسط بين الترف والعوز والفاقة.

كان الرأي الأول يؤكد أن التنمية المستقلة تتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة ثم ساد اعتقاد بأنّ التصنيع بإحلال الواردات هو مفتاح التنمية، ثم تلاها إدراك أن إحلال الواردات خطأ، ومن ثَم جاءت فكرة تنمية الصادرات على أساس أنها الحل الوحيد ثم اكتشف أنها وهم كبير، وأن النمو السريع للزراعة يقدم الرد على التخلف، ثم سيطر الإدراك لتفادي خطورة الفائض السكاني الذي قد يكتسح عملية التنمية فلا بد من ضبط النمو السكاني، وأخيرًا برز مفهوم إعادة التوزيع.

إن التنمية المستقلة تتحقق:

أولاً: بتحديد نموذجها اى ماذا يريد أن يحقق المجتمع من وراء عملية التنمية.

ثانياً: تحقيق استقلال الدولة والمجتمع عن الدول والمجتمعات الأخرى وأن يكون هنالك توازن في علاقة الدولة بالمجتمع.

ثالثاً: بالاستقلالية في تحديد الحاجات أي (استقلالية الذوق الاستهلاكي).

رابعاً: باستقلالية الإنتاج. ومن هنا فإن التنمية المستقلة ليست مرادفاً للانغلاق والتقوقع على الذات، والمقصود هنا أن الاستقلالية في الإنتاج هي بداية تحقيق الاستقلال الحقيقي بالخروج من الاستعمار الهيكلي الذي فرض على مجتمعات العالم الثالث في القرون الثلاثة الأخيرة، وهو ذلك النوع من الاستعمار الذي قام بعملية فك وتركيب لمجتمعات العالم الثالث بالصورة التي تحقق مصالح الدول الأوربية. ففرض على بعضها زراعة أصناف معينة لا لأنها تريدها، وإنما لأن المستعمر يحتاجها.

عندما وصل مفهوم التنمية إلى جيله هذا (التنمية المستقلة)، أبانت التنمية في مجملها سواء في الطور الأول أو في مرحلتها الشاملة أو مرحلتها المستقلة، مجموعة من المضاعفات والسلبيات المتمثلة في تدهور النظام البيئي والتي جعلت هذا المفهوم يحمل في طياته نوا قض ذاته، وبذور فنائه وعوامل فشله، بل قد لا يكون الأمر

مجافياً للحقيقة إذا قلنا إن مفهوم التنمية أصبح لا يعكس مقاصد التنمية بل يعمل ضدها، والدليل على ذلك فشل العديد من الخطط والبرامج التنموية، والصيحات التي انبعثت من مختلف جنبات الأرض تدعو للحفاظ على البيئة، وحماية الأرض من الكوارث الطبيعية الناتجة من الجهود التنموية، والتي تسببت في مشاكل تمتد من ثقب الأوزون حتى الارتفاع في سخونة الأرض مرورًا بتآكل الكساء الأخضر والتصحر وهنا برز مفهوم آخر (رابع!) للتنمية هو آخر صيحاتها، وهو مفهوم التنمية "المستدامة"، (وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك) ليبين كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد مفهوم التاريخ والزمن(٥).

٤) مفهوم التنمية المستدامة:

تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير(نادي روما)الذي صدر سنة ١٩٧٢م تحت عنوان (وقف التنمية)، هو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية. ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي. وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا إلى فريقين: فريق مؤيد لاستمرار عملية التنمية، وفريق يناصر المحافظة على البيئة، وأخيرا توصلوا إلى حل وسط ظهر بموجبه مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام ١٩٨٠م، ويقصد بالتنمية المستدامة نمط جديد من التنمية يسعى إلى التوفيق بين المردود الاقتصادي من جهة والاعتبارات الاجتماعية والبيئية من جهة ثانية. فالتنمية في هذا الإطار لا تهدف فقط إلى رفع الإنتاج بل تعمل على مراعاة شروط هذا الإنتاج من حيث قيمة وكمية الموارد المستعملة فيه وما تخلفه هذه التنمية من انعكاسات على البيئة، وكذلك من حيث القيمة الاجتماعية في مجال القطاعات التنموية وبصفة عامة فان التنمية المستدامة هي التي تستجيب لما يلي من الشروط [٦]:

١- إشباع الحاجات الحالية مع الأخذ في الاعتبار حاجات الأجيال اللاحقة.
٢- التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة.
٣- الأخذ في الاعتبار البعد الاجتماعي والإنساني في عملية التنمية مثل محاربة الفقر، والتفاوتات في الدخول والتهميش وغيرها.

٤- الإسلام ومقومات التنمية المستدامة:

بصرف النظر عن الخلفية الإيديولوجية، وعن الأهداف الحقيقية لهذا الطور الجديد من التنمية المستدامة، يمكن القول: إن هذا التوجه هو خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، واعتراف ضمني بالتصور الإسلامي لإشكالية التنمية. فعلماء الإسلام المهتمون بالفكر الاقتصادي أجمعوا على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم في المقام الأول على الركيزة الأخلاقية، وذلك لضرورة مراعاة هذا البعد النبيل في كل الجوانب الاقتصادية التي يعتبرها الاقتصاد التقليدي محرك التنمية بمعناها الاقتصادي الصرف (الإنتاج، الاستهلاك، التداول...). وقيمة هذا البعد الأخلاقي تكمن في اختزانه لمعان إنسانية رفيعة، وتترتب عليه سلوكيات وممارسات راقية هي ما يبحث عنه اليوم دعاة التنمية المستدامة. فالمحافظة على الموارد الطبيعية، وعدم الإسراف في الاستهلاك والتفكير في مصير الآخرين حاضرا ومستقبلا.. كلها قبل أن تكون ممارسات وعادات اقتصادية هي في المقام الأول سلوكيات تترجم مواقف وتصورات عقائدية وفلسفية تجاه الإنسان (الذات والآخر) والكون (الطبيعة والحياة). فعندما يعتبر الإنسان نفسه كائنا غرائزيا يتوقف بقاؤه على إشباع حاجاته ولكنها مستعصية وممتنعة، ولا بد من إخضاعها والتحكم فيها بالقوة، وعندما يعتبر الآخر منافساً ومزاحماً في الموارد المحدودة الضرورية لإشباع حاجات وغرائز الإنسان اللامحدودة فإن النتيجة ستكون بالضرورة احتدام الصراع والتنافس حول امتلاك الموارد، مما يؤدي إلى استنزافها وخصوصاً حينما يحدث هذا في إطار تصور للحياة باعتبارها فرصة للاستمتاع وتحقيق الرغبات والاستجابة لنداء الغرائز قبل فوات الأوان.

هذا التوجه التدميري للموارد سيجعل الإنسانية تحتاج في منتصف هذا القرن (٢٠٥٠) إلى كوكب آخر بمساحة الأرض لتلبية حاجات تسعة بلايين شخص، وهي التقديرات المتوقعة لسكان العالم يومئذ. هذه نتيجة طبيعية لهذا التصور الغارق في المادية. لكن عندما يستحضر البعد الروحي الزاخر بكل معانيه الإنسانية، فإن الطبيعة ينظر إليها بكل ما فيها من موارد وخيرات باعتبارها نعمة إلهية أوجدها اللّه سبحانه وتعالى لينتفع بها كل الناس. وحينما يعتبر هؤلاء الناس كلهم عباد اللّه مكرمون من قبله عزّ وجلّ بما خصهم به من مميزات.. فإن النتيجة عندئذ ستكون ولا ريب، التعاون والتعارف بين الناس وليس الصراع والتطاحن، ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ ﴾ (الحجرات:١٣). أما العلاقة مع الطبيعة وما فيها من موارد فسيطبعها الانسجام والاحترام، فهي كنعمة تستوجب الشكر، وشكرها الانتفاع بها من دون تبذير أو إسراف ﴿ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١ ﴾ (الأعراف:٣١)، ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرۡ تَبۡذِيرًا ٢٦ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ٢٧ ﴾ (الإسراء:٢٦-٢٧)، في هذا الإطار لن يكون هناك مكان للأنانية ولحب الاستئثار بأكبر قدر ممكن من الموارد، لأن اللّه خلق منها ما يكفي لكل عباده ﴿ وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآۗ ﴾ (إبراهيم:٣٤)، ولأن ما يسمى بالحاجات الأساسية ليست كلها حاجات حقيقية بقدر ما هي نزوات وإغراءات تفننت أساليب الدعاية والإعلان في إيهام الإنسان المعاصر بأنّه لا غنى له عنها، فأقبل عليها وأدمن استهلاكها حتى صارت بحكم العادة ضرورة وما هي بضرورة! بل في رحاب هذا التصور

يحاول الفرد أن يتجرد من أنانيته لحساب الآخرين حالا ومستقبلا. مر رجل على أبي الدرداء، فوجده يغرس جوزة وهو في شيخوخته وهرمه فقال له: أتغرس هذه الجوزة وأنت شيخ كبير وهي لا تثمر إلا بعد كذا كذا عاما؟! فقال أبو الدرداء: وما عليَّ أن يكون لي أجرها ويأكل منها غيري. وأبو الدرداء لم ينطلق من فراغ، فهو بلا شك سمع حديث الرسول (ﷺ) الذي قال في:ه "إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها فليغرسها وله بذلك أجر" (**صحيح البخاري**). هذا الموقف الراشد تجاه الآخر وتجاه الطبيعة بكل عناصرها هو الذي تفتقده الإنسانية اليوم(٧).

يرى الباحث أن هذا التطور لمفهوم التنمية يتفق إلى حد كبير مع مفهوم التنمية فى الإسلام ويشير إلى أن العالم قد يتجه فى نهاية الأمر وبعد تجارب مريرة واخفاقات عديدة نحو المنهج الاسلامى للتنمية وذلك عندما تعترف المناهج الوضعية للتنمية بفشلها وتؤمن بضرورة ادخال القيم والاخلاق فى العملية التنموية.

المحور الثانى: مفهوم التنمية في الإسلام وغاياتها:

لقد حاول بعض الكتاب استنباط مفهوم للتنمية في الإسلام استناداً إلى نصوص أو معاني قرآنية، فقيل أن التنمية هي طلب عمارة الأرض وذلك من قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود:٦١)، وقيل التنمية تعني الحياة الطيبة إشارة إلى معني الآية الكريمة: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ

﴿مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾﴾ (**النحل:٩٧**).

إن مفهوم التنمية في الإسلام يبدأ من مسلمة أن الموارد كلها ، في السموات والأرض مسخرة لخدمة الإنسان، ويلتزم الإنسان في ضوء تسخير الموارد له بالعمل على أن يتحرر المجتمع أفراداً وجماعات من ضغط الحاجة. والتنمية بهذا المفهوم ذات مضمون ديناميكي يعني استمرارها ليحقق الإنسان من خلالها درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة المسخرة له ليعمر الأرض[٨]. والتنمية بهذا المعني (أي عمارة الأرض)، مشيئة إلهية، وذلك يتضح من الحكمة الإلهية التي جعلت في الأرض ثرواتها وكنوزها من الطاقات ودقائق القوانين وجعلت مفاتيح هذه الكنوز والثروات فيما أوتي للبشر من أسرار المواهب والملكات، ما يعتبر مفاتيح لكنوز هذه الثروات. وتقدير هذه المقابلة، بل الموافقة المحكمة بين هذين الطرفين (قوانين طبيعة الأرض ومواهب الإنسان) يوحي بالضرورة أن مراد الله سبحانه وتعالى هو عمارة الأرض (تنمية الأرض) على أوسع وأروع ما تكون العمارة.

فلو أراد الله سبحانه غير هذه العمارة لما توسع في ثروات الأرض بأكثر مما يجعلها منبتاً للأعشاب، ولما توسع في مواهب الإنسان بأكثر مما يجعله حيواناً يسعي وراء ذلك العشب، وهذا تعليل غير صحيح. وقد ترجم القرآن الكريم هذه المقابلة الدقيقة بين هذين الطرفين (قوانين عقل الإنسان وقوانين طبيعة الأرض)

إلى أمر شرعي يلقي على الإنسان واجب العمارة كما في قوله تعالى: ﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود: ٦١).

قال القرطبي في تفسيره، قال بعض الشافعية: الاستعمار طلب العمارة، والطلب المطلق من الله تعالى على الوجوب. وقال الجصاص: (وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغراسة والأبنية)[٩]. على أن العمارة في هذا الزمان، تشمل أكثر مما عرف سلفنا الصالح من (الزراعة والغراسة والأبنية)، فتمتد فتشمل استخراج ما في الأرض من معادن، التوسع العمراني، التوسع في مجالات الصحة والتعليم والبحث العلمي في كافة المجالات المعززة لمجال العمارة كالمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها[١٠]. والتوجه الرئيسي للمجتمع هنا لا يخرج عن إطار الهدف الديني، كما قد يفهم تقليدياً، فالتزاوج كاملاً بين العائد الأخروي والعائد الدنيوي ما دام يتم في إطار العمل المشروع. ومن ثم استخدم الفكر الإسلامي تعبير (مجتمع المتقين) كبديل (لمجتمع الرفاهية).

فالمفهوم الإسلامي للتنمية يشمل تنمية الإنسان في أعماق ذاته وبيئته الداخلية، إذ يتضمن المظاهر الخلقية والروحية كما تشمل تنمية الأشياء والموجودات والنشاطات المادية من حوله في آن واحد، وبهذا تصبح التنمية نشاطاً هادفاً ومتجهاً إلى الخلق، ليصل الرفاه البشري حده الأمثل بكل هذه الأبعاد، المعنوية والمادية والاقتصادية والاجتماعية والروحية والجسدية، لا ينفصل بعضها

عن بعض. والرفاه الذي يبحث عنه الإسلام يمتد إلى الحياة الآخرة ولا تنازع بينهما. وهذا البعد مفقود في المفهوم الوضعي المعاصر للتنمية [١١].

وقد حدد د. أحمد خورشيد مفهوم التنمية الاقتصادية في ظل الإسلام بأنها: نشاط موجه إلى الهدف، ومحقق للفضيلة ويستلزم مشاركة الإنسان العميقة والواسعة، ويتجه إلى تحقيق الحد الأقصى من الرفاه الإنساني في كل مظاهره وإلى بناء قوة الأمة لكي تقوم بدورها في العالم، دور خليفة الله في الأرض ودور الأمة الوسط.

نخلص من ذلك إلى القول بأن مفهوم التنمية في الإسلام مفهوم شامل لنواحي التعمير في الحياة كافة تبدأ بتنمية الإنسان ذاتياً، وذلك بتربيته دينياً وبدنياً وروحياً وخُلقياً ليقوم بالدور المنوط به إسلامياً، ومن خلال ذلك تنشأ عملية تعمير الأرض إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً ليتحقق له الحياة الطيبة التي ينشدها، وفي ذلك يقول ابن تيمية: إن الأصل أن الله تعالى إنما خلق الأموال إعانة على عبادته لأنّه إنما خَلق الخلق لعبادته[١٢]. ومن ثم يحقق الإنسان الغاية العظمى وهي أفراد عبادة الله وتحسينها. وعبادة الله معناها أن يتحرر الإنسان من كل سلطان إلا سلطانه تعالى وسلطان الله هو سلطان الحق والخير والعدل.

إذاً فالتصور الإسلامي للتنمية أكثر شمولاً مما عداه، فهو يشمل التنمية المادية والمعنوية للأمة، فالشق المادي يشمل زيادة الثروة الزراعية والحيوانية والمعدنية وغيرها، أما الشق المعنوي أو القيمي فيشمل القيم والأخلاق والتي هي جوهر الدين الحنيف، فالإسلام نظام قيم كالعدل والمساواة والإخاء والوحدة والحرية والتقوى

والإيثار، فإذا أهمل هذا الشق في مشروعات التنمية كما يحدث حالياً فسوف يحدث إنهيار حضاري حيث نجحت الدول الغربية في تحقيق التنمية المادية فأقامت المصانع والجسور والأنفاق والعتاد الحربي المتطور ووسائل الاتصالات المتطورة ولكنها أهملت الشق الروحي والمعنوي من التنمية، فكانت النتيجة ما نري من تفشي الجريمة وتفكك الأسرة والانحلال الخلقي والأمراض النفسية والانتحار(١٣).

١) تعريف التنمية في الإسلام:

على ضوء مفهوم التنمية في الإسلام، فان التنمية وفقاً للمنهج الإسلامي تعرف بأنها عملية استثمار وتطوير قدرات الأمة وإمكاناتها المادية والإنسانية للوصول بأوضاع الأمة الإسلامية إلى مستوى التفوق والقدرة على قيادة البشرية (١٤).

كما يعرفها نصر محمد عارف في سياق التنمية المستقلة على أنها تنمية الإنسان والمجتمع بكل إبعادها ومستوياته ومن مختلف زواياه من خلال الاعتماد بصورة أساسية على الممكن والمتاح من قدراته الذاتية، وبتوظيفها التوظيف الأمثل المؤدي إلى تنميتها وتطويرها وإحسان الاستفادة منها، وذلك بغية تحقيق أهداف هذا الإنسان والمجتمع الذاتية النابعة من هويته (الإسلامية) وخصوصيته التي تمثل طموحه ونموذجه الحياتي القادر على تحقيق ما يمكن أن يطلق عليه (الحياة الطيبة) والتي هي وسط بين الترف والعوز والفاقة.

يرى البعض أن التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي هي: القيام بالنشاط الإنتاجي في مناخ إسلامي يتوافر فيه الإيمان والتقوى، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُواْ وَٱتَّقَوْاْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُواْ

فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ (الأعراف:٩٦). أو هي خلق المناخ المناسب لسيادة القيم الإسلامية في مجتمع يتمتع بالرغد المادي وتحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع. ويري أحد الكتاب أن التنمية الإسلامية ترتبط بالعدالة في التوزيع والدخل والثروة حاضراً وعبر الأجيال، وإلغاء الربا وفرض الزكاة؛ وأنها تعتمد على شرط أساسي وهو الأستغفار أي الخروج من الأخطاء والعيوب والاتجاه إلى الله استنادا إلى قوله تعالى: ﴿ى ى ي ي □ □ □ ٱ ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ﴾ (نوح: ١٠-١٢).

٢) الغاية من التنمية في المنهج القرآني والنظريات الوضعية:

إن غايات التنمية في المنظور الإسلامي تتجه نحو تحقيق العبادة لله وحده بتعمير الأرض بمنهجه وتحقيق الحياة الطيبة للبشر في الدنيا من خلال حفظ المقاصد الخمسة (الدين والنفس والعقل والنسل والمال) والسعي للفوز بالجنة في الآخرة [١٥].

لم يكن مراد الله سبحانه وتعالى من عمارة الأرض التي أوجبها على الإنسان الذي خلقه واستودعه أسرار المواهب والملكات في هذا الكون لا لشيء إلا ليأكل ويشرب ويتناسل ثم يموت، فالله لم يخلق شيئاً عبثاً، إذ لا بد من مقصد حكيم يلائم حكمته تعالى في الخَلق ولا يقبل العقل أن تتخلف سنة الله، فيكون هذا العمران (التنمية) قد أريد لغير شيء. وحقيقة الأمر أن الإنسان قد خلق لعبادة الله وأنّ ما في الأرض خلق ليكون معونة له على ذلك، وفي هذا يقول الأمام أبن تيمية أن الله خلق الأموال لتعين الناس على عبادة الله، لأنّ الله خَلق الخَلْق لعبادته ومن هذا يتبين أن التنمية إعماراً للأرض لم تكن مقصودة لذاتها كهدف وإنما المقصود منها عبادة الله

سبحانه وتعالى، فهي، أي عمارة الأرض، تكليف من الله تعالى وهدفها عبادته سبحانه وتعالى، أي إقامة سلطانه على الأرض. فيحب أن تفهم التنمية بما يتفق مع هذا التكليف، فلا تكون التنمية هي تمكين الناس من أنْ يأكلوا ويشربوا فقط وإنما يكون أيضاً باستثارة الطاقات الكامنة في العزائم والعقول لاستثارة أقصى ما يمكن من الطاقات المغمورة في باطن الأرض وخفايا الطبيعة، لإقامة أفضل ما يمكن من العمارة المزدهرة بالحق والخير والعدل المدعّمة بإقامة أحكام الله في الأرض ومن ثم يتحقق معني عبادة الإنسان لله بالتنمية [١٦].

إذاً فهدف التنمية في نظام الإسلام هو تيسير سبل العبودية لله تعالى بحيث تسخر العملية التنموية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها وبكل فعاليتها في مساعدة الفرد على تحقيق العبودية لله وحده، وتكون التقوى بأبعادها الإنسانية الداخلية والخارجية هي قاعدة الانطلاق في البناء التنموي. فمسلك التقوى أساس ضروري للتنمية في مفهوم الإسلام، حيث جوهر التنمية هو تنمية الإنسان نفسه وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية لإشباع حاجاته، فهي تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوي الذي يشكل مجتمع المتقين[١٧].

وهذا لا يعني عدم إعمال الفكر في كيفية كسر إطار التخلف الاقتصادي والاجتماعي.. الخ. فالتدبر وإعمال العقل مطلوب ولكن يجب أن يتسق مع قيم وتعاليم الإسلام، فإنتاج السلع في العملية التنموية لا يمكن أن يكون قيمة في حد

ذاته تهدر في سبيلها المبادئ والقيم، وإنما القيمة في الحقيقة الإسلامية مرتبطة بموافقة الشرع[١٨].

وخلاصة الأمر تتمثل في أن غاية التنمية في الإسلام هي تحقيق عبادة الخالق تبارك وتعالى بالمعني الواسع، والذي يشمل فرض إعمار الأرض تحقيقاً للحياة الطيبة الكريمة توفيراً لتمام الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع وتوفيراً لعناصر القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية اللازمة لحماية المجتمع وأمنه.

أما أهداف التنمية في النموذج الغربي للتنمية (مناهج التنمية الوضعية) فإنها تركز تركيزاً شديداً على الجانب المادي (الاقتصادي) فقط لعملية التنمية مثل زيادة الدخل القومي، رفع مستوي المعيشة، تقليل التفاوت في الدخول والتوسع في الهيكل الإنتاجي[١٩]. وهى تعزو التخلف لاعتبارات مادية بحتة كندرة رأس المال أو نقص المهارات التنظيمية، أو تخلف الفن الإنتاجي أو النمو السكاني السريع، كما تجد علاج هذا التخلف في التقدم المادي كزيادة تراكم رأس المال (الاستثمار) وتطوير التكنولوجيا وتنويع الهيكل الإنتاجي. وفي الآونة الأخيرة أصبح الدمار والخراب والإبادة الجماعية للشعوب المستضعفة جزء من استراتيجيات التنمية الوضعية الغربية، يؤدي هذا الدمار في اعتقادهم إلى إعادة تركيبة السكان لصالح هذه الدول المتجبرة، ثم بعد ذلك يبدأ مسلسل نهب ثروات هذه الدول المستضعفة تحت مسمي إعادة الإعمار[٢٠]. فهذا الاختلال في التوازن بين أهداف التنمية في النموذج الغربي والذي يتم فيه إعلاء الهدف الاقتصادي على باقي الأهداف سواء الاجتماعية أو السياسية، بل أحياناً يصبح العامل الاقتصادي غاية في حد ذاته. فهذا الاختلال يولد

العديد من الأزمات والتوترات التي يمكن أن تؤدي إلى الفشل مثل الأزمات الاجتماعية والصراع الطبقي والاختلالات النفسية.

المحور الثالث:الأسس الفلسفية للتنمية في المنهج القرآني:

إن الأسس الفلسفية للتنمية في المنهج الإسلامي هي:

١) وحدة السلوك البشري:

إن سلوك الإنسان وحدة واحدة لا يمكن تجزئته. فتصرف الإنسان مع نفسه ومع الناس ومع الموجودات من حوله هي جوانب من هذا السلوك، وقد جاء الدين لينظم هذا السلوك ويحدد له منهج معين ينبثق عن إيمان الإنسان وإرادته[٢١]. لذلك فالسلوك التنموي للإنسان كعمارة الأرض اقتصادياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو إعلامياً فهو جزء من السلوك البشري العام وهو موضوع الدين فيكون السلوك التنموي هو جزء من موضوع الدين، أي لا بد أن يكون للدين الإسلامي توجيهات في أمر التنمية كقوله تعالى:﴿ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ (هود:٦١). أي طلب منكم عمارتها وفقاً للشرع الإسلامي.

٢) التوحيد: (الإيمان بالله واليوم الآخر):

هو الإيمان بأن الله هو الرب والإله والمالك، فالإيمان في منهج الإسلام هو ضابط التنمية، فهو البعد الغيبي الذي يحكم التنمية من جهة تحديد هدفها

وتميزها واستقلالها بحيث تحمل طابع ذاتها الإسلامية الخاصة. التي تتصف في كلياتها وجزئياتها بالصفة الروحية وتتميز في مضمونها بالصفة الربانية[٢٢].

فالتوحيد يحكم قواعد العلاقة بين الله والإنسان وبين الإنسان والإنسان.

أما الإيمان باليوم الآخر هو الذي يحدد البعد الزمني للقرارات للآنسان في كافة المجالات فيعلم بأنه سوف يسأل عن هذه القرارات يوم القيامة فتأتي قراراته منضبطة وموافقة للشرع. كذلك الإيمان بالحساب في اليوم الآخر هو الأساس في تقرير مبدأ المسؤولية في ضمير الإنسان المسلم عمقاً وانتشاراً، فالمسؤولية الأولي هي التي تكون أمام الله ولو غاب القانون فتأتي فكرة مراقبة النفس والحرص على مصالح الجماعة. وأيضاً الإيمان بالحساب في اليوم الآخر يجعل اتخاذ القرار مبني على كسب رضوان الله والفلاح بدلاً من المنافع المادية فقط. وكذلك يجعل المسلم في التزام أخلاقي مع من حوله، فيرتبط فلاح الفرد بفلاح الآخرين ومن ثم ينشأ أسلوب عمل الفريق (العمل الجماعي) الذي هو من أساليب نجاح التنمية[٢٣].

٣) الخلافة والعمل وتنمية الثروة:

(دور الإنسان بوصفه خليفة الله في الأرض) فالملكية المطلقة لله ﴿ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾ ﴾ (طه:٦). فالإنسان مقيد في ملكيته ﴿ گ گ گ گ ڳ ڳ ﴾ (الحديد: ٧). فيجب أن يلتزم بنواهي ربه وأوامره فيه. بأن يؤدى حقوق الملكية (المال) من صدقات وزكاة وإنفاق على الأهل وكفارات وغيره ﴿ وَيَسۡتَخۡلِفَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرَ كَيۡفَ

تَعۡمَلُونَ ﴿١٢٩﴾ ﴾ (الأعراف:١٢٩). والملكية ضرورة عملية، فالإنسان يجب أن يمتلك نتيجة كدحه، وهذا دافع نحو الإنتاج والتنمية. والاستخلاف يتبعه في الوقت نفسه العمل كداً وكدحاً وباستمرار من قبل الخلق على تنمية أو تثمير المال خلال الزمن، حتى قيام الساعة (حديث الفسيلة). والعمل المطلوب هو العمل الصالح والذي تزكو به النفس وتقوم به الأخلاق وتتسع به دائرة البر والتقوى ويحفظ به الدين والبدن والعقل والمال والنفس أي الذي يحقق صلاح الدين والدنيا: ﴿ وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ﴾ (التوبة:١٠٥).

العمل قيمة اجتماعية وشرعية وعبادية ؛ فالعمل الجاد المتقن في الإسلام عبادة. فالمسلم الذي يتعبد بدون عمل فعبادته ناقصة. فكل مسلم مطالب بأن يعمل وهذا العمل هو الوسيلة الأساسية لمحاربة الفقر. يقول تعالى: ﴿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ﴾(الملك:١٥). فما أكل أحد قط خيراً من عمل يده، وكما في قوله (ﷺ): "ومن أمسي آكلاً من عمل يده أمسي مغفوراً له" (رواه الطبراني في المعجم الوسيط). "ولئن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب، خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه" (صحيح البخاري).

والعمل في الإسلام أمانة ومسئولية ﴿ وَلَتُسۡـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٩٣﴾ ﴾ (النحل:٩٣)، فعلي المسلم أن يتقن عمله أداءً حيث يقول الرسول (ﷺ): "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه ويحسنه" (البيهقي). ومن المؤسف حقاً في واقع المجتمع الإسلامي الآن هنالك نظرة سلبية للعمل، حيث تكون العلاقة بين مركز الفرد الاجتماعي وما يبذله من عمل علاقة عكسية فكلما بذل جهد أكبر

في العمل، كلما انخفض مركزه الاجتماعي عند الناس. ولكن عند الله يمسي مغفوراً له والرسول(ﷺ) يقبل تلك إلىد التي اخشوشنت من العمل الكثير ويقول في هذا المعني هذه يد يحبها الله. فهذه النظرة السلبية للعمل ستؤدي قطعاً إلى تبديد عنصر العمل في صورة ارتفاع في نسبة البطالة الأمر الذي يقود الأمة إلى مزيد من التخلف[٢٤].

٤) التزكية (التطهر والنماء):

إن مهمة جميع الرسل كانت الإنسان في كل علاقاته بالله وبالإنسان وبالبيئة الطبيعية، بالمجتمع، و بالدولة، كما أن المفهوم الإسلامي للتنمية إنما يجب أن يستنتج من مفهوم الإسلام للتزكية لأنها تتوجه لمشكلة التنمية الإنسانية بكل أبعادها ولأنها معنية بالنماء والتوسع في اتجاه الكمال من خلال تطهير المواقف والعلاقات، ونتيجة التزكية هي الفلاح في هذه الدنيا وفي الآخرة[٢٥].

لذلك كان تركيز الإسلام على تربية الإنسان لتزكيته وحرصه على استمرارها وتكثيفها تدريجياً في حياة الإنسان وفي كل يوم من حياته فلم تترك التربية وفقاً للمنهج الإسلامي جانباً من حياة الإنسان إلا اهتمت به وعالجته عملياً بما يتفق وصياغة الإنسان المسلم القادر بعون الله وتوفيقه على تحمل تبعة العبادة والاستخلاف والإعمار.

فشملت التربية كل جوانب حياة الإنسان، وذلك بهدف غرس وتعميق القيم والسلوكيات النبيلة في الإنسان من الشرف والنزاهة وعرفان الحق والواجب والتعاون والإيثار والتضحية والصدق والإخلاص والأمانة والوفاء إلى

آخر هذه القيم والسلوكيات التي تليق بكرامة الإنسان وتتفق مع عظم المسئولية الملقاة على عاتقه. وفي نفس الوقت تعمل هذه التربية على محاربة القيم والسلوكيات غير السوية والذميمة ومن ثم توصله هذه التربية إلى التحلي بمكارم الأخلاق متأسياً بصاحب الخلق العظيم سيدنا محمد (ﷺ) [٢٦].

٥) التكافل الاجتماعي:

وهو من أركان الاقتصاد الإسلامي وقد بلوره وحدده الاسلام في نظام متكامل يشمل الزكاة والصدقات. وقد دعا إلى مبدأ التكافل الاجتماعي رسول الله (ﷺ) في أول عمل سياسي قام به وهو المآخاة بين المهاجرين والأنصار[٢٧]. فالأخوة تمثل أساس من أهم أسس المجتمع المسلم: فهي تعني الرحمة والتعاطف والمؤازرة والتضامن إلى آخره من الصفات التي تفجر من حب الأخ لأخيه، وهي من أوثق الروابط الإنسانية التي تعمل على تماسك المجتمع وتجعله على قلب رجل واحد تجمعهم عقيدة واحدة وشريعة واحدة وغاية واحدة، هي عبادة الله تعالى ومن ثم يتحقق انتماء حقيقي للمجتمع وإحساس قوي بالمشاركة في حركة حياته والعمل على تحقيق أهدافه ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الحجرات:١٠). و"المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً" (رواه البخاري). كذلك يقول (ﷺ): "من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان عنده فضل زاد فليعود به على من لا زاد له،

فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنّه لاحق لأحد منا في فضل"، أي الزائد عن الحاجة، وهذا ما يعرف بإنفاق العفو من مال أو جهد أو طاقة ومن ثم تمويل التنمية داخلياً وتشغيل رأس المال الداخلي والفوائض المحلية فتزدهر الحياة ويتحقق مجتمع الرفاهية (مجتمع المتقين) [٢٨].

الزكاة: هي من الأدوات الأساسية لتنمية المال وإعمار الأرض، وهي أداة الدولة في تحقيق التكافل الاجتماعي، والذي يعني أن تضمن الدولة لكل فرد فيها مستوى لائق من المعيشة (مستوي الكفاية وليس الكفاف) بحيث إذا حال دون تحقيق ذلك المستوى مرض أو عجز أو شيخوخة تكفلت الدولة في تحقيقه له عن طريق الزكاة.

ومن الآثار الاقتصادية للزكاة فإنها تؤثر على الاستثمار من عدة جوانب. فمن قبل دافعي الزكاة ا، فإنها تدفعهم إلى تنمية واستثمار أموالهم حتى يدفوعها (الزكاة) من أرباحهم ولا يحفظوا أو يكنزوا أموالهم فتأكلها الزكاة بنسبة ثابتة كل عام. ولهذا قال (ﷺ): "من ولي يتيماً له مال، فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة" [٢٩] (رواه الترمذي والدار قطني). ومن جانب مستلمي الزكاة (مستحقيها) يقوموا بإنفاقها (أي استهلاكها) في قضاء حاجياتهم سواء كانت سلعاً أو خدمات لما يمتازون به من مستوي عال للميل الحدي للاستهلاك مما يساعد في زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم زيادة في الإنتاج والاستثمار.

كذلك تعمل الزكاة على زيادة الاستثمار بتشجيع وتيسير الائتمان (الاقتراض) بين المدينين والدائنين، حيث من بين مصارف الزكاة سداد دين

الغارمين (المدينين المعسرين) وهذا يعني أن بيت المال يضمن سداد دين الدائنين، وفي هذا دعم للائتمان كذلك تعمل الزكاة على زيادة فرص العمل وتقليل البطالة حيث أنها تعمل من حيث مصارفها على زيادة الطلب الكلي الفعال مما يترتب عليه زيادة في طلب الاستهلاك وبذلك يزيد الإنتاج ومن ثم تزيد فرص العمل.

كذلك تعتبر الزكاة من أهم أدوات المجتمع لإقامة العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي يدعم اتجاه التكافل الاجتماعي مما يحدث توازناً في المجتمع حيث أن التفاوت الكبير في المجتمع يؤدي إلى الأحقاد وما يصاحبها من اضطرابات وعدم استقرار وتفشي الجرائم لاسيما المالية منها (٣٠).

وقد نجحت الزكاة في تحقيق دورها بصورة رائعة في عصري الخلفاء عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز. وقد كانت الزكاة لا توزع فقط على الفقراء، وإنما تستخدم في بدء مشاريع للفقراء مما يجعلها وسيلة مهمة في خلق فرص العمل. وبالتالي يمكن أن تستغل في الوقت الحالي لحل العديد من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المسلمة مثل مشكلة البطالة والفقر والديون.

٦) الحض على الإنفاق وتكييف نمطه:

الإنفاق في المنهج الإسلامي يتكون من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والصدقي بشقيه لاستهلاكي والاستثماري. فالإنفاق هو الناتج الكلي وبدون إنتاج لا يوجد دخل أو كسب وبدون كسب لا يوجد إنفاق وبدون إنفاق لا توجد أسواق

وبالتالي لا يتولد إنتاج. ومن ثم لا تقوم دورة النشاط الاقتصادي. فالحض على الإنفاق هو حض على الإنتاج والكسب ومن ثم دفع عجلة الإعمار (التنمية). يقول تعالى: ﴿ گ گ گ گ ڳ ﴾ (الحديد: ٧). وفي جانب تكيف نمط الاتفاق (الاستثماري والاستهلاكي) فيتم استخدام المال وتثميره أساساً في إطار نظام أولويات شديدة الوضوح يتدرج من إنتاج وتوزيع واستهلاك (الضروريات) أي الأشياء التي لا يمكن أن تقوم بدونها الحياة. فهي ضرورية لقيام حياة الناس ولا بد منها لاستقامة مصالحهم، ثم يلي ذلك توفية (الحاجيات) شبه الضرورية أي الأشياء التي يمكن تحمل الحياة بدونها ولكن بمشقة زائدة وهي تشمل كل من شأنه تيسير تحمّل أعباء الحياة وواجباتها ثم أخيراً تأتي في المرتبة الثالثة الكماليات وهي تشمل التحسينات والتكميليات من السلع والخدمات التي تدخل الجمال والمتعة على حياة الناس وتجعلها أكثر يسراً دون إسراف أو ترف.

إذاً فالمنهج الإسلامي يرشّد استخدام الموارد، فيعطي أهمية كبيرة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاج إليها معظم الناس وبذلك يوفر مستوي لائقاً لكل أفراده. يضاف إلى ذلك حسن الانتفاع بالموارد الرأسمالية في المجتمع لتقليل الفاقد الاقتصادي وذلك بالنهي عن الإسراف والتبذير، حيث يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخۡوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِۖ وَكَانَ ٱلشَّيۡطَٰنُ لِرَبِّهِۦ كَفُورٗا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الإسراء: ٢٧). فيتم استخدام الموارد على أساس شامل ومتوازن دون إهدار أو تبديد للطاقات. وتقوم الدولة بدور محدد في هذا المجال يتمثل في تنمية الهياكل الأساسية والمرافق العامة والمشروعات التي يحجم القطاع

الخاص عن القيام بها إما لكبر حجم تمويلها أو لارتفاع درجة المخاطرة فيها أو لأن عائدها يأتي بعد أجل طويل أو يساء استخدامها.

٧) توظيف المال:

أ/ الاستثمار الحقيقي:

يقوم الاستثمار الإسلامي على المعنى الحقيقي للاستثمار، أي إنشاء مشروعات لإنتاج الطيبات التي يحتاج إليها أفراد المجتمع. ومن ثم يتم توظيف الأموال (النقود) وفقاً لصيغ تعامل محددة تشمل: المعاوضه المالية (البيع، الإجارة والاستصناع)، والمشاركات (المضاربة، المزارعة، المساقاة، العنان... الخ). وتتميز هذه الصيغ بكفاية الأداء وعدالة توزيع الأرباح الاستثمارية الناتجة عنها، وتقوم على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة في الربح والخسارة بدلاً عن الفائدة الربوية (سعر الفائدة)، فالمال وفقاً لهذه الصيغ لا يكون غانماً إلا إذا كان غارماً (فالغنم بالغرم) وفي الحديث: "الخراج بالضمان" (رواه أبو داؤود والترمذي والنسائي)..

فالإسلام يحرم الربا (التعامل بالفائدة) بكل أنواعه لأنه استغلال وأكل أموال الناس بالباطل، وقد كان هذا التحريم دافعاً ضرورياً لإقامة مجتمع المتقين المنتجين الذين يشاركون بأموالهم وجهدهم، مضاربة أو مشاركة أو مزارعة في النشاط الاقتصادي فيتحملون المخاطرة وبالتالييحل لهم العائد. وعليه فإن النظام الإسلامي من خلال هذه الخاصية يعالج جزءً كبيراً من مشكلة تمويل التنمية[٣١].

كذلك يقوم المنهج الإسلامي على فهم دقيق لطبيعة النقود (المال)، فالنقود لا تلد نقوداً في حد ذاتها وهو تقرير السنة "لا يلد المال المال" أي لا يتكاثر بمجرد استمراره في الزمان والمكان أو بملامسة الدرهم الدينار وكل العاملات التي تغفل هذه الحقيقة باطلة في حكم الإسلام وإنما تنمو بالاشتراك، الفعلي في النشاط الاقتصادي ويتحمل صاحب المال (النقود) كامل المخاطرة نتيجة لهذا الاشتراك فتوظيف المال يكون بتداوله لا اكتنازه وتداوله لا ينحصر في فئة معينة ﴿ ﴾ (الحشر: ٧)، وان التداول لا بد أن يكون بصورة معينة ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ (البقرة:٢٧٥)[٣٢]، وعلى هذا الأساس قامت المصارف الإسلامية كشركات استثمار حقيقية تحكم علاقاتها بعملائها الصيغ الإسلامية المذكورة آنفاً مثل عقد المضاربة، والذي يعني دفع المال من قبل صاحبه لمن يضارب به والربح بينهما حسبما يشترطانه، وفي الخسارة يتحمل صاحب المال الخسارة ويتحمل المضارب خسارة جهده.

إن المصارف الإسلامية تفوقت في مجال التنمية على المصارف التقليدية (الربوية) وذلك من خلال تمويلها لعملائها دون ضمانات كبيرة أو حتى بدون ضمانات أحياناً إلا الضمانات الشخصية ومن ثم توفير التمويل اللازم للمستثمرين أصحاب الخبرة للقيام بالمشاريع صغيرة الحجم، كثيرة العدد. هذا بالإضافة إلى مشاركة المصارف لهؤلاء المستثمرين في دراسات الجدوى قبل قيام هذه المشاريع الأمر الذي يفتقد في مجالات عمل المصارف التقليدية (الربوية)، حيث هدف هذه المصارف أولاً وأخيراً هو الحصول على

المبلغ الذي اقترضه منها العميل زائداً الفائدة الربوية المحددة مسبقاً بما يعرف بسعر الفائدة دون مراعاة لجدوى ذلك المشروع. وهذه المصارف الربوية هي في الغالب تمول المشاريع الكبيرة القائمة للضمانات التي تقدمها لقروضها. وكثيراً ما تدخل في المضاربات لاختلاف أسعار العملات من مكان إلى آخر. الأمر الذي يجعلها بعيدة كل البعد عن مجالات التنمية الحقيقية.

ب/ وجوب مداومة الإنتاج:

يوجب الإسلام على المسلمين مواصلة الإنتاج والاستثمار ولقد قال(ﷺ): "من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين" (رواه أبو داود وأحمد والنسائي).

فهنا يضع الفقه الإسلامي قاعدة مبسطة وفعّالة لتوجيه الدولة إلى عدم ترك الموارد دون استغلال ومنحها إلى القادرين على استغلالها، ولا تشترط القدرة المالية هنا بل ربط استمرار حيازتها بتحقق الإحياء والتثمير، حتى لا يكون الأمر وسيلة للمضاربة أو تدعيماً للأقدر على الحيازة.

كذلك كان الرسول (ﷺ) يدفع الناس للإنتاج المتواصل كما في حديث (الفسيلة الذي ورد ذكره). فالإنتاج والتنمية في رأي الرسول يجب أن لا يتوقفا حتى بسبب اليأس من النتيجة كلحظة قيام الساعة. كذلك المسلمين أفراداً وجماعات مطالبين بالعلم للكشف عن أسرار الكون المسخر لهم والتدبر في قوانين الطبيعة المفضية إلى ترسيخ الإيمان بالله واستخدام هذه القوانين للكشف عن

أساليب جديدة تؤدي إلى زيادة إتقان وتحسين علاقات المسخرات مع بعضها البعض. الأمر الذي يؤدي إلى تحسين وإتقان عمارة الأرض. وقد أمر الله المسلم أن يتزود بالعلم في كل ما يباشره وحفز في ذلك بقوله: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾ (الزمر:٩).

كذلك هنالك الدور العظيم الذي تقوم به فريضة الزكاة من تحريك للأموال حتى لا تتناقص سنوياً بفعل الزكاة وبالتالي تلعب الزكاة دوراً كبيراً في عدم اكتناز النقود ومداومة استثمارها والاستمرارية في الإنتاج فينجو الاقتصاد من الركود.

٨) التوزيع العادل:

يتم توزيع الناتج في المنهج القرآني على أساس معايير عادلة تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعي المنشود. وهذه المعايير هي: الأجر لمن يعمل أجيراً والضمان (المخاطرة) ربحاً كان أم خسارة للمال ولمن يعمل بالمخاطرة (المضارب) ثم الحاجة لغير القادرين جزئياً أو كلياً من الفقراء والمساكين والعجزة والمعوقين الذين تقوم الدولة بكامل مسئوليتهم لتوفير الحياة الطيبة لهم وفقاً لمعيار الحاجة وإعادة التوزيع لصالحهم كما في الزكاة[٣٣]. بهذا التوزيع العادل تتحقق وتستمر عملية التنمية وتكون النتيجة حياة طيبة في ظل تنمية عادلة. والعدالة متأصلة في الحياة في ظل هذا النظام كما في قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ ﴾ (النحل:٩٠). وفي الحديث القدسي قال الله تعالى: "ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة

رجل أعطي بي ثم غدر * ورجل باع حراً فأكل ثمنه * ورجل أستأجر أجيراً فأستوفى منه ولم يعطه أجره) (صحيح البخاري)[٣٤].

٩) التوازن القطاعي:

ومن مبادئ الإسلام في الإنتاج وجوب تحقيق نمو متوازن في جميع القطاعات ولذلك يوصي بعدم الاكتفاء بالزراعة ويحذر من نتائج الاكتفاء بها، ولقد نهى رسول الله (ﷺ) الاعتماد على قطاع إنتاجي واحد وذلك عندما دخل أحد بيوت الصحابة ورأي سكة وشيئاً من آلة الحرث فقال عليه الصلاة والسلام "لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الذل"[٣٥]، أي مجلبة للذل لأهل البيت الذين يعتمدون عليها ولا ينوعون في مصادر دخلهم وهذا هو ما توصل إليه علماء التنمية بأن الاقتصاد المتخلف هو الذي يعتمد على الزراعة فقط بل يرون ضرورة وجود قطاعين زراعي وقطاع صناعي لينمو القطاع الصناعي اعتماداً على الزراعي ليبلغ المجتمع في الأجل الطويل درجات عليا في التنمية. فالاكتفاء بالزراعة وحدها يؤدي إلى التخلف الاقتصادي وما يصاحبه من فقر وتبعية اقتصادية أي أنه يؤدي إلى الذل وإلى الضعف في قوة الدولة ومنها القوة العسكرية.

لذا فإن تركيز النشاط الإنتاجي على الزراعة بالأساليب العقيمة وفنون الإنتاج المتخلفة عامل مهم من عوامل تخلف المجتمعات [٣٧].

تأسيساً على ما سبق وفي إطار نظام الأولويات الإسلامي يتم القيام بالجهد الإنمائي على أساس من التكافل والتوازن والتدرج ببذل الجهد في كافة القطاعات مؤسسياً: القطاع العام والقطاع الخاص وإنتاجياً: القطاعات السلعية والخدمية

وسلعياً: القطاع الزراعي والصناعي ودولياً: منتجات إحلال الواردات ومنتوجات تشجع الصادرات وإقليمياً الريف والحضر(٣٨).

والدور الرئيسي في الاستخدام الأمثل للموارد لإحداث عملية التنمية كهدف لهذا المنهج الإسلامي، هو مسئولية القطاع الخاص بالتعاون مع الدولة.

ويري الباحث أن التنمية لا تتحقق إلا بالتعاون والتكامل بين القطاعين العام والخاص وأن يكون للدولة اليد الطولى حتى تكون رقيباً وموجهاً للمجتمع " وما لا يزع بالقرآن يزع بالسلطان"(٣٩).

١٠) الحوافز والدوافع نحو التنمية:

لما أوجب الإسلام على المسلمين عِمارة الأرض جعل لهم في مقابل ذلك حوافز عظيمة ذلك لما في الحوافز والدوافع والقيم التي تحرك الأفراد من دور أساسي في إنجاح عملية التنمية. ويعتقد أكثر كتاب التنمية في الاقتصاد الإسلامي أن القيم التي يربي الإسلام أبناءه عليها ملائمة لتحقيق التنمية. وقد كان أول من أشار إلى هذه النقطة بصورة عملية ومنظمة مالك بن نبي في كتابه المسلم في عالم الاقتصاد. والذي ركز فيه على دور الإنسان في المجتمع المسلم كلبنة أولى لعملية التنمية(٤٠) وهو يؤكد أن الاقتصاد الإسلامي أصلاً اقتصاد تنمية حيث أن أي جانب من جوانبه يرتبط بصورة أو أخرى بقضية التنمية.

وقد أشار محمد عمر شبرا في بحثه (نحو نظام نقدي عادل) أنّ القيم الإسلامية تفضي إلى تحقيق نمو مستمر في إطار قيم (الإسلام) الشاملة بحيث تكون هناك تنمية متناسقة للنواحي الروحية والاقتصادية للمجتمعات الإسلامية بدون

وجود ضعف في النسيج الأخلاقي للبشر [٤١]. فهناك حوافز ذاتية ناتجة من المنهج التربوي الإسلامي الذي شمل جميع مناحي حياة الإنسان، والتي تجعل الإنسان يسعي لتحقيق التنمية من خلالها. فمن هذه الدوافع الحض على التقوى والعمل والإنتاج والإنفاق والزكاة والصدقات والتكافل والعدل والإحسان والتعاون والتواصي والتناصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوفاء والأمانة والأخوة والقدوة الحسنة وغيرها[٤٢].

وفي مجال الحوافز الأخروية فهناك آيات كثيرة وأحاديث ترغب في العمل التنموي والحث عليه كقوله تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾﴾ (**الكهف**:**٣٠**). وقوله(ﷺ) "ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة" (البخاري)، وقوله (ﷺ) "سبع يجرى للعبد أجرهنّ وهو في قبره بعد موته، من علم علماً، أو كري نهراً، أو حفر بئراً، أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً، أو ورث مصحفاً، أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته" (رواه البزار وأبو نعيم البيهقي)[٤٣]. ومن قبيل الحوافز الدنيوية، فقد وردت أحاديث كثيرة، فمثلاً في مجال الأعمال المخصوصة كالزراعة، جاءت أحاديث تجعل العمل الزراعي في الأرض غير المملوكة سبباً في التملك "من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين". وهذا الحافز يتفق مع طبيعة الإنسان المجبولة على حب المال والتملك.

وهنالك الآيات والأحاديث الدالة على مسئولية الإنسان عن وقته وفراغه كنوع من الترهيب لدفع الناس لتقدير قيمة الوقت كقوله (ﷺ): "لن تزول قدما عبد

يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه وعن شبابه فيما أبلاه وعن ماله من اين أكتسبه وفيما أنفقه وعن علمه ماذا عمل به" (رواه الترمذي).

وقوله (ﷺ) "نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ". ومن المؤسف حقاً أن الوقت في مجتمعنا الإسلامي من أغلى المهدرات، وهذا يعد من الأسباب الرئيسة المسئولة عن تخلف هذه الأمة [٤٤].

١١) الحرية المقيدة بالشرع:

فالحريات ليست مطلقة في الإسلام بل مقيدة بحدود من القيم التي يؤمن بها الإسلام. وبما أن التنمية في ظل الإسلام هي تنمية شاملة للإنسان والبيئة المحيطة به فقد وضع الإسلام قيوداً شرعية لتعامل الإنسان مع نفسه ومع الآخرين من حوله ومع البيئة المحيطة به، فجاءت هذه الحريات المقيدة بالشرع في كافة مجالات الحياة لتضمن للإنسان نجاحاً في هذه الدنيا وفوزاً في الآخرة عند إمتثاله بهذه القيود. ومن هذه الحريات المقيدة:

الحرية الاقتصادية المقيدة:

فقد قيد الإسلام الحرية الاقتصادية بقيود من الشرع مستهدفاً تحقيق أمرين:

الأول: أن يكون النشاط الاقتصادي مشروعاً من وجهة نظر الإسلام.

الثاني: كفالة حق الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع إما لمراقبته أو تنظيمه أو القيام بنشاط يعجز عنه الأفراد أو يسيئون لذلك النشاط.

فيما يخص الأمر الأول أي مشروعية النشاط الاقتصادي، فإن الأصل هو كل نشاط اقتصادي مشروع ومباح في ظل الإسلام إلا ما ورد نص من القرآن أو السنة بتحريمه، وذلك وفقاً لقاعدة أن الأصل في الأشياء الإباحة. فأوجه النشاط الاقتصادي المحرّمة تتصف بصفتين الأولي: أنها قليلة منسوباً إلى المباح منها وثانياً: تخالف فطرة الإنسان السليمة. ولقد قصد الشارع الحكيم من هذا التحريم أن تقوم العلاقات التعاملية بين الناس على أسس من التكافل والتراحم والتعاطف والصدق والعدل وإلى آخره من الصفات الحميدة التي تجمع الناس ولا تفرقهم بدل الصفات الذميمة من تباغض وتظالم وغش وغيرها وأيضاً علي أن يكون الأجر متكافئاً مع المجهود المبذول في العمل وأن يكون الربح معتدلاً ومعقولاً، لذلك فقد حرم الإسلام صور خاصة من النشاط الاقتصادي مثل الربا والغرر، الإسراف، التبذير، الترف، كنز المال واستغلال النفوذ لكسب المال وغيرها.

أما الأمر الثاني والخاص بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فقد كان هذا التدخل في صدر الإسلام قليلاً وذلك لقوة الوازع الديني لمسلمي ذلك العصر وتواضع وبساطة النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت(٤٥).

إلا أن الأمر لا يخلو من بعض التدخلات للدولة الإسلامية الأولي في النشاط الاقتصادي لتقتدي بها من بعدها الأمة الإسلامية في مسيرتها الواصلة إلى ربها بإذنه تعالى ثم لتشكل نموذجاً للسوق الإسلامية التي لا تعرف التطفيف ﴿ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ۡ ﴾ (المطففين:١-٣). والتي تقوم على المعايير العادلة في التنافس دون استغلال لحاجة الناس أو أكل أموالهم بالباطل والتي تدفعهم للعدل في التعامل ومن ثم زيادة وتحسين نوعية المنتجات من خلال مشاركات استثمارية عادلة. وفي هذه السوق تتفاعل قوي السوق – العرض والطلب من خلال ميكانيكية الأسعار بحرية تامة لتحديد الأسعار التوازنية مع وضع ضمانات لمنع إنحراف هذه الأسعار بمنع الغش والاحتكار والتدخل غير المشروع في عمليات التبادل.

ولقد ورد عن أنس رضي الله عنه، قال: "غلا السعر في المدينة في عهد رسول الله ﷺ فقال الناس "يا رسول الله، غلا السعر، فسعّر لنا. فقال رسول الله ﷺ إن الله هو المسعّر، القابض الباسط الرازق و أني لأرجو أن ألقي الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال"(صحيح مسلم).

فقد رفض الرسول (ﷺ) أن يسعّر السلع في هذا الحديث لأن ارتفاع أسعارها راجع لظروف العرض والطلب وليس لتواطؤ التجار، ولم تكن هنالك سلع محتكرة. وأما إذا كان ارتفاع الأسعار راجع لاحتكار السلع كما حدث في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب فيجوز التدخل لمنع الاحتكار وبيع السلع المحتكرة بسعر المثل وتسعيرها للناس كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وفي هذا يقول الرسول

(ﷺ) "من أحتكر فهو خاطئ" (رواه مسلم) كما لا يجوز التدخل في الصفقات التي تعقد بين البائعين والمشترين لقوله ﷺ (لا يبيع بعضكم على بيع بعض) (رواه مسلم). وهذه السوق تخلو تماماً من التعامل الربوي في كل المعاملات وتقوم على المشاركة في الأرباح بين المتعاملين في جو من البر والتقوى والتواصي والتناصح والرقابة والتوعية(٤٦).

فالبحث عن حق الحكومة في التدخل في نشاط الأفراد يدل أول ما يدل على أن الأصل هو عدم التدخل، وفي هذا الشأن يقول نصر محمد عارف في سياق الإجابة على سؤال على من يقع العبء الأكبر في تحقيق التنمية الحكومة أم المجتمع.

إن المجتمع الإسلامي قد قام بالدور الأعظم في تحقيق النهوض الحضاري وبناء الأمة ولم تكن الحكومة سوى جهاز للأمن والجهاد وحماية الثغور وإقامة العدل وحماية الفقير والضعيف وتأمين بعض الخدمات الأساسية كالطرق والبريد(٤٧).

وفي ذات المعني يقول عبد الحميد الغزالي إنّ الدور الرئيس للتنمية سوف يقوم به القطاع الخاص بالتكامل والتعاون مع القطاع العام أي الحكومة.

مما سبق يتضح جلياً أن المجتمع الإسلامي (القطاع الخاص) وليس الحكومة (القطاع العام) يقع عليه العبء الأكبر في التنمية، فمثلاً الوقف وهو مؤسسة إسلامية لم تعرف قبل الإسلام. فقد مثل على مر العصور الإسلامية مصدر

الحيوية للمجتمع الإسلامي وفعاليته ووسيلة للحفاظ على غايته ومنهجه. فقد حافظ على كثير من الوظائف مستقلة ومستمرة مما حافظ على استمرار كثير من القيم الإسلامية في الواقع العملي، وقد وجدت أنواع عديدة من الأوقاف شملت جميع نواحي الحياة من تعليم وصحة ورعاية فقير ومسافر إلى أوقاف الخدمة ورعاية الحيوانات مثل وقف مساقي الكلاب.

كذلك تمثل فروض الكفايات محركاً ودافعاً محفزاً للعمل الجماعي الطوعي وكذلك الجمعيات الخيرية والمؤسسات الطوعية وهي مؤسسات قائمة على التمويل الذاتي هذه جميعاً تمثل وسيلة مهمة في المجتمعات الإسلامية لتحقيق العمران والاستخلاف (التنمية) وفي نفس الوقت تعمل على إعادة فعاليته المجتمع في مواجهة الحكومة. وقد كان المجتمع (القطاع الخاص) المشيد الأول للحضارة الإسلامية لأنه كان قوياً ومحافظاً على ذاته واستمراريته بغض النظر عن قوة الحكومة أو ضعفها. ولكن أخيراً عندما تغولت الحكومة على المجتمع وهيمنت عليه وتحكمت في فعاليته وألغت الحسبة وكثيراً من الفعاليات الاجتماعية واحتكرت الحكومة لنفسها كل شيء مما أثقل كاهلها وأضعف قدرتها واستنزف مواردها فكانت الدولة نفسها سبباً في التخلف وعاملاً مؤثراً في استمرار الركود وخفض الفعالية. والشاهد على ذلك ما حدث فعلاً في الدول العربية حيث سحبت الحكومة من المجتمع تدريجياً كل فعاليته وأثقلت كاهلها بكل شيء فأدّى ذلك إلى فشلها وعدم قدرتها على أداء أدوارها الطبيعية والأدوار التي سلبتها من المجتمع فسارعت إلى علاج فشلها بسلب المجتمع المزيد من قوته فدخلت في حلقة مفرغة

من الفشل فالمزيد من السيطرة، فالفشل المؤدي إلى الضعف وهكذا.. في حلقة مفرغة كانت نتائجها فشل مشروعات التنمية وتدهور الدولة [٤٨].

إن الإسلام يرفض كمبدأ سياسي تقوية القطاع العام على حساب القطاع الخاص أو العكس إلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك فيكون الإجراء استثنائياً ومؤقتاً وبقدر الضرورة التي دعت إليه. لأنّ من الأركان الأساسية للاقتصاد الإسلامي الملكية المزدوجة أي اعتراف الإسلام بنوعي الملكية الخاصة والعامة وكلاهما أصلاً وليس استثناء ولكل منهما مجالها في التنمية.

عليه فقد تتوسع الدولة الإسلامية في القطاع العام في مجال التنمية دون أن يحيلها ذلك إلى دولة اشتراكية، والعكس فقد تتوسع في الملكية الخاصة (الخصخصة) في مجال التنمية دون أن يحيلها ذلك إلى دولة رأسمالية إذا اقتضت ظروفها هذا التوسع. وعليه فإن الدولة الإسلامية يمكن أن تتوسع أو تضيق في فعاليات القطاع العام أو القطاع الخاص دون إنكار أو إهدار لأحدهما[٤٩].

النتائج:

من خلال هذه الدّراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

١) مفهوم التنمية في المنهج الإسلامي يشمل تنمية الإنسان في ذاته وبنيته الداخلية بالإضافة إلى تنمية البيئة الخارجية المحيطة به. بينما مفهوم التنمية في النموذج الوضعي يركز على الجانب المادي فقط.

٢) التنمية في المفهوم الإسلامي جزء لا يتجزأ من العقيدة الإسلامية وفريضة فرضها الإسلام على الجماعة وعلى الأفراد.
٣) الإسلام دين شامل لجميع نواحي الحياة وله منهج تنموي مستقل ومتميز عن المناهج التنموية الوضعية (الرأسمالية أو الاشتراكية أو غيرها). والتي ركزت على تنمية البيئة المحيطة بالإنسان وأهملت جانب الإنسان نفسه بينما التنمية في المنهج الإسلامي يتحقق فيها الإشباع المادي مع عدم الإخلال بالجانب الروحي.
٤) لن تتحقق التنمية في العالم الإسلامي إذا لم تكن منطلقة من ذاته وقيمه المستوحاة من الكتاب والسنة. فالإسلام نفسه عامل من عوامل التنمية.
٥) لقد كان لحركات الإصلاح الديني دوراً داخلياً بارزاً في التنمية في الغرب، وذلك بإشاعتها مناخ من الحرية والعدالة وربط النجاح الدنيوي بالتوفيق الأخروي.
٦) فشلت مناهج التنمية الوضعية عندما طبقت في العالم الإسلامي، وذلك لإهمالها تنمية جانب الإنسان بالإضافة إلى أنها مناهج مشروطة لبيئة معينة وهي خصائص الاقتصاد الوضعي ومشكلاته الخاصة بها وقيمها الذاتية الصريحة أو الضمنية وبنيتها التحتية والاجتماعية والسياسية والدينية، والتي تخالف البيئة الإسلامية.
٧) للدين والقيم الإنسانية الفاضلة دور كبير في تحقيق التنمية.
٨) تقدم العالم الإسلامي أوتخلفه مرتبطان كل الارتباط بدرجة تمسكه أو بعده عن تعاليم الدين الإسلامي فكلما تمسك بها وطبقها تطبيقاً صحيحاً في واقعه

المعاش تقدم، وكلما ابتعد عن التطبيق الصحيح للدين في واقع حياته، كلما زاد تخلفاً.

٩) إن التنمية التي حدثت في العالم المتقدم دول الشمال استنزفت موارد الطبيعة وأحدثت مشاكل بيئية مثل ثقب الأوزون وتآكل الغطاء النباتي مما أدي إلى زيادة التصحر واختلال توزيع الدخل والثروة على مستوي الأفراد والدول.

التوصيات:

لقد أظهرت نتائج الدّراسة التوصيات التالية:

١) وجوب الاهتمام بجانب تنمية (تزكية) الإنسان جنباً إلى جنب مع تنمية البيئة المحيطة.
٢) وجوب نشر وترسيخ مفهوم أن التنمية فريضة أوجبها الله سبحانه وتعالى على الفرد والجماعة. وربط التنمية بفكرة الجهاد الذي يترتب عليه الثواب والعقاب تفجيراً للطاقات المختزنة في الفرد المسلم لإحالة التنمية إلى ممارسة دينيه وواقع إيماني.
٣) وجوب اعتماد الأمة الإسلامية على ذاتها ولا يعني ذلك الانغلاق على النفس وإنما يعني عدم التبعية للغير.
٤) وجوب العمل على إعادة الأمة المسلمة للتمسك بدينها وتطبيقه تطبيقاً صحيحاً في واقع حياتها لتتحقق التنمية الحقة.
٥) إنشاء مراكز للبحوث والدّراسات في مجالات التنمية في المنهج الإسلامي والدراسات المقارنة بالإضافة إلى إنشاء مراكز دعوية تهتم بنشر الوعي الإسلامي في شئون التنمية وتزكية النفوس على أسس إسلامية صحيحة.

الهوامش المرجعية:

(١) محمد موسي عريقات: مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، بدون تاريخ ص١٠.

(٢) محمد احمد عقلة وعبد الرحيم مسعد وخليف مصطفى غرابية، التنمية في الوطن العربي (دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م)، ص١١٧.

لجنة التغطية الالكترونية Online Publishing Committee

د. أشرف محمد عبدالله / أ.عبدالماجد محمد أحمد / أ.مصطفى حسن ابراهيم / أ.التجاني محمد احمد كرار

(٣) مصطفى العبد الله الكفرى، الحوار المتمدن–العدد:٨١٦–٢٦/٤/٢٠٠٤ gasomfa@scs-
. www. net.org

(٤) نصر محمد عارف: أزمة دراسات التنمية، هيمنة الاقتصاد على الاجتماع، ص٢.
www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article

(٥) المرجع السابق ص٤.

(٦) الحسين عصمة: التنمية المستدامة، مجلة الوعي الإسلامي، العدد: (٤٧٩)، ٢٠٠٦ /٢٣/١٢، ص١٢.

(٧) المرجع السابق، ص٧.

(٨) حاتم عبد الجليل القرنشاوي: تمويل التنمية في إطار الاقتصاد الإسلامي، ندوة موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي، بنك التنمية الإسلامي، ١٢–١٩/١٩٨٦م، المعهد الإسلامي للبحوث بجدة بالتعاون مع جامعة الأزهر، القاهرة، ص١٧٨.

(٩) الجصاص، أبو بكر أحمد بن على الرازي، أحكام القرآن (بيروت: دار إحياء التراث العربي ٤٠٠٥ هـ)، ج٤، ص٣.

(١٠) على عبد الرسول: المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية، الطبعة الثانية (مصر: دار الفكر العربي، ١٩٨١)، ص ٩–١١.

(١١) أحمد خورشيد: التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، في قراءات في الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، (جدة،مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٩٨٧)، ص ص١٠٧،٩٧.

(١٢) على عبد الرسول: مرجع سابق، ص١٣.

(١٣) نصر محمد عارف: نظريات التنمية في الفكر الغربي والمنظور الإسلامي، (أصل هذه الأوراق البحثية قدمت لندوة ملامح المشروع الحضاري الإسلامي المعاصر، التي انعقدت بالكويت في الفترة: ١١- ١٣/٣/١٩٩٦م)، تحت رعاية وزارة الأوقاف الكويتية، ص٥٩.

(١٤)التنمية في الإسلام، ط٢ (طهران: مؤسسة البلاغ، ١٩٩٥)، ص١٠.

(١٥) نصر محمد عارف: نظريات التنمية في الفكر العربي والمنظور الإسلامي، ص٥.

(١٦) على عبد الرسول: مرجع سابق، ص١٠ .

(١٧) توفيق الطيب البشير: التنمية الاقتصادية في الإسلام شمول وتوازن، ص٤.www.kantakji.org/fiqh/Files/Economics/full_article.cfm.htm

(١٨) عدنان حسن با حارث: المنطلقات الأساسية للتنمية الاقتصادية في نظام الإسلام التربوي، (دار المجتمع للنشر، ٢٠٠٥م)، ص ٢٨- ٢٩.

(١٩) محمد موسي عريقات، مرجع سابق، ص٥٦ – ٥٧.

(٢٠) توفيق الطيب البشير، مرجع سابق، ص٦.

(٢١) محمد أحمد صقر: الخطوط التعريفية للنظام الإسلامي في ندوة الإسلام والتكامل الإسلامي التنموي في الوطن العربي، السعودية، ١٩٨٨م.

(٢٢) عدنان حسن باحارث: مرجع سابق، ص٢٣.

(٢٣) عبد الحميد الغزالي: حول المنهج الإسلامي للتنمية الاقتصادية، في ندوة ملامح المشروع الحضاري الإسلامي التي انعقدت بالكويت في الفترة (١١- ١٣ /١٩٩٦)، ص٢٢٢.

(٢٤) عبد الحميد الغزالي:، مرجع سابق، ص٢٠٥-٢٣٢.

(٢٥) احمد خور شيد، مرجع سابق، ص: ١٠٤.

(٢٦) عبد الحميد الغزالي: مرجع سابق، ص: ٢٤٤- ٢٤٥.

(٢٧) فتحي أحمد عبد الكريم وأحمد العسال: النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه ط ٧، (القاهرة، مكتبة وهبة، ١٩٨٥م)، ص ١٠٠.

(٢٨) يوسف إبراهيم يوسف، إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق، كتاب الأمة، سلسلة تصدر دورية كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر، العدد (٣٦)، ص١٦.

(٢٩) سعيد أبو الفتوح محمد بسيوني: الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٨٨م)، ص: ١٠٦.

(٣٠) توفيق الطيب: مرجع سابق، ص: ٤.

(٣١) حاتم القرشاوي: مرجع سابق، ص: ٢٠٣.

(٣٢) إبراهيم احمد عمر، فلسفة التنمية–رؤية إسلامية، ط٣، (الرياض: الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٩٩٥)، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص٢٨.

(٣٣) عبد الحميد الغزالي: مرجع سابق، ص: ٢٣٩.

(٣٤) الأمام زين العابدين احمد بن عبد اللطيف الزبيدى، مختصر صحيح البخاري (القاهرة: مكتبة الصفا، ٢٠٠٥م)، مطابع دار البيان الحديثة، ص:٢٤٧، حديث رقم ١٠٧٢.

(٣٥) على عبد الرسول، مرجع سابق ص: ٤٦–٤٣:

(٣٧) محمد عبد المنعم عفر، التنمية والتخطيط وتقويم المشروعات في الاقتصادي الإسلامي (دار الوفاء، ١٩٩٢م)، ص ٢٢.

(٣٨) عبد الحميد الغزالي، مرجع سابق، ص٤٢–٢٣٧.

(٣٩) حسن بن إبراهيم الهنداوي، التعليم وإشكالية التنمية، كتاب الأمة، تصدر دورية كل شهرين عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة قطر، العدد ٩٨، يناير، ٢٠٠٤م، ص: ٨٧.

(٤٠) توفيق الطيب: مرجع سابق، ص٥.

(٤١) محمد عمر شبرا: نحو نظام نقدي عادل، دراسة للنقود والمصارف السياسية النقدية، ترجمة سيد محمد سكر، ط٣، (الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٢م)، سلسة إسلام المعرفة (٣)، ص: ١٧٢.

(٤٢) عبد الحميد الغزالي: مرجع سابق، ص ٢٤٢.

(٤٣) محمد عبد المنعم عفر: النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٩٨٨م)، ج ٣، ص ٢٨٠.

(٤٤) نصر محمد عارف: نظريات التنمية، مرجع سابق، ص: ٧٣.

(٤٥) أحمد محمد العسال: وفتحي عبد الكريم: النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه، ط ٧ (القاهرة: مكتبة وهبة للنشر، ١٩٨٥م)، ص ٧٨-٩٢.

(٤٦) عبد الحميد الغزالي: مرجع سابق، ص ٢٤١.

(٤٧) نصر محمد عارف: نظريات التنمية، مرجع سابق، ص٨٤

(٤٨) نصر محمد عارف: أزمة دراسات التنمية، مرجع سابق،ص٩

(٤٩) سعيد أبو الفتوح: مرجع سابق، ص ٩١ – ٩٥.